حتّى مش بالصـــورة

دراسة حول تهميش النساء
في الأحداث السياسية
الكبرى في لبنان

madanyat FOR EQUALITY للمساواة

OXFAM أوكسفام

دراسة حول تهميش النساء في الأحداث السياسية الكبرى في لبنان

أعدتها مؤسسة «مدنيات للمساواة»، وهي جزء من مشروع Women's Rights Fund في الشرق الأوسط، الذي يُنفذ في لبنان بتمويل من أوكسفام.

«مدنيات من أجل المساواة» هي المسؤولة الوحيدة عن محتوى هذا التقرير، الذي قد لا يعكس بالضرورة وجهات نظر أوكسفام.

تم إعداد هذا البحث من قبل

ندى صالح عنيد، الرئيسة المؤسسة والمنفذة لمؤسسة مدانيات للمساواةمنسق البرامج لدى

رودولف زغيب، منسق البرامج لدى جمعية مدنيات للمساواة

المساهمات والمساهمين

نادين الحاج حسين – إدارة المشروع والمراجعة

ميلاني بدر – التواصل، التدقيق اللغوي، والدعم التحريري

ريان بركات، مدير فني ومصمم الغلاف والتصميم الغرافيكي للكتاب.

© ٢٠٢٥ مدنيات من أجل المساواة. جميع الحقوق محفوظة.

جدول المحتويات:

المقدمة ٢

السياق التاريخي ٤

أ. ما قبل اتفاق الطائف: المرأة والسياسة في لبنان قبل عام ١٩٨٩ ..... ٤

ب. ما بعد اتفاق الطائف: استمرار تهميش النساء في السياسة اللبنانية ٥

الأطر القانونية والمؤسسية ٧

العوامل الاجتماعية والثقافية ٩

المنهجية ١١

نظرة عامة على الجدول الزمني للأحداث السياسية الرئيسية في لبنان منذ اتفاق الطائف ١٢

الخاتمة ٥٢

أ. ملخص النتائج ٥٢

ب. التداعيات ٥٢

ج. التوصيات ٥٣

المقدمة

لطالما كانت قضية دور المرأة في المشهد السياسي اللبناني قضية محورية. بينما تقدم التمثيل السياسي عالميًا، ما زالت لبنان تتخلف، مع وجود حواجز متجذرة تمنع العديد من النساء المؤهلات من دخول دوائر اتخاذ القرار. على الرغم من تاريخ البلاد السياسي الغني والمساهمات الكبيرة للنساء عبر مختلف القطاعات، إلا أن وجودهن في السياسة لا يزال محدودًا، مما يعزز نظامًا تهيمن عليه الهياكل الذكورية.

في المقابل، تبنت نصف دول العالم الحصص الجندرية، مما زاد بشكل كبير من مشاركة النساء في السياسة. بحلول ديسمبر ٢٠٢٤، كانت النساء يشغلن ٢٧,١٪ من المقاعد البرلمانية في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، تبقى لبنان بعيدًا عن هذا المتوسط العالمي، مما يبرز الحاجة الماسة لإصلاحات هيكلية لتعزيز دور المرأة في الحكم.

العنوان «حتّى مش بالصورة» يُجسد بشكل صارخ استبعاد النساء من الساحة السياسية اللبنانية. حيث تظهر الصور من الأحداث السياسية الكبرى واقعًا يظل فيه السلطة والنفوذ مركزًا في يد الرجال. هذا التهميش ليس مجرد رمزي، بل يمتد إلى اتخاذ القرارات السياسية، حيث يظهر الهيمنة الذكورية في الأحزاب السياسية، القوائم الانتخابية، المقاعد الحكومية والبرلمانية، وحتى الرئاسة. نتيجة لذلك، تستمر السياسات والحكم في التشكيل بتأثير نسائي ضئيل، مما يعزز نظامًا متجذرًا من الاستبعاد.

إن غياب النساء عن هذه الصور السياسية يحمل تداعيات عميقة، مما يعزز الأعراف الأبوية، والزبائنية، والطائفية، وقوانين الحالة الشخصية المقيدة التي تحدد النظام السياسي في لبنان. القضية ليست فقط ضعف التمثيل في المناصب القيادية بل الاستبعاد التام للنساء من المشهد السياسي في اللحظات الحاسمة. هذا الغياب البصري ليس مصادفة، بل يعكس تهميشًا منهجيًا ومستمرا يقيد قدرة النساء على تشكيل تاريخ لبنان الحديث. وقد دفعنا هذا الإدراك إلى اتخاذ نهج جاد من خلال توثيق وتحليل اللحظات السياسية الرئيسية في تاريخ البلاد، كاشفين كيف تم

استبعاد النساء من السياسة والإعلام، وواجهن شكلين من محو الذات من الحياة العامة.

منذ نهاية الحرب الأهلية، رغم المشاركة النشطة للنساء خلال النزاع، ظللن لاعبات ثانويات في التحولات السياسية الكبرى. حتى قبل عام ٢٠٠٥، وهو فترة شكلت الخطاب السياسي اللبناني، كانت مشاركة النساء في المفاوضات واتخاذ القرار الوطني ضئيلة.

بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٦، خلال عمليات الانتخابات في لبنان، والاتفاقات السلمية، وفترات الاضطرابات المدنية بما في ذلك اتفاق الدوحة عام ٢٠٠٨ وجلسات الحوار الوطني، واجهت النساء استبعادًا منهجيًا من المفاوضات السياسية رفيعة المستوى. لم يكن غيابهن مقتصرًا على اتخاذ القرار فقط، بل كن غائبات تمامًا عن الساحة السياسية عندما تم التوصل إلى اتفاقات حاسمة.

لقد أبرزت الاضطرابات السياسية الأخيرة، بما في ذلك انتفاضة أكتوبر ٢٠١٩، والانفجار المدمر في بيروت في أغسطس ٢٠٢٠، والانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٢٢، مرة أخرى تهميش النساء في السياسة اللبنانية. على الرغم من أدوارهن النشطة في تنظيم الاحتجاجات، وقيادة النقاشات حول القضايا السياسية والاقتصادية، وقيادة جهود الإغاثة، والمشاركة في استجابة الأزمات، إلا أن تأثيرهن في العمليات السياسية الرسمية ظل هامشيًا.

تهدف هذه الدراسة للإجابة على سؤال محوري: ما هو الدور الفعلي للنساء في اتخاذ القرار خلال الأحداث السياسية الكبرى في لبنان منذ اتفاق الطائف عام ١٩٨٩؟ من خلال تحليل نقدي لهذه الأحداث، تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى مشاركة النساء، وكشف الحواجز الهيكلية التي أعاقت تأثيرهن السياسي، وفحص الحالات التي كانت فيها النساء حاضرات ولكن دون تأثير يذكر على القرارات الرئيسية. من خلال هذا التحليل، ستسلط الدراسة الضوء على التباين الواضح بين الأدوار الرمزية والفعلية للنساء في تشكيل المشهد السياسي اللبناني.

السياق التاريخي

أ. ما قبل اتفاق الطائف: المرأة والسياسة في لبنان قبل عام ١٩٨٩

كان المشهد السياسي في لبنان قبل اتفاق الطائف متشكلًا من خلال نظام تقاسم السلطة الطائفي الذي أُسس بموجب ميثاق ١٩٤٣. وعلى الرغم من أن هذا النظام كان يهدف إلى تحقيق التوازن في السلطة بين الطوائف الدينية في لبنان، إلا أنه عزز بشكل غير مباشر الأعراف الأبوية، مما حد من مشاركة النساء السياسية وقيادتهن.

لقد أدت الحرب الأهلية اللبنانية التي اندلعت في عام ١٩٧٥ إلى تفاقم الفجوات الجندرية في السياسة. خلال النزاع، لعبت العديد من النساء أدوارًا نشطة في جهود الإغاثة، والقتال، والدعم اللوجستي. ومع ذلك، تم استبعادهن تمامًا من مفاوضات السلام التي أنهت الحرب. في اتفاق الطائف عام ١٩٨٩، الذي وضع الأساس للبنان ما بعد الحرب، لم تكن هناك أي ممثلات نسائيات على طاولة المفاوضات، مما استبعد النساء فعليًا من عملية بناء السلام على الرغم من مساهماتهن النشطة خلال النزاع.

على الرغم من أن مختلف الأحزاب السياسية والوفود الأجنبية عملت من أجل السلام، إلا أن النساء كن غائبات بشكل لافت في المفاوضات والاتفاقات الرسمية. وقد عزز هذا الغياب من تهميشهن في تشكيل المستقبل السياسي للبنان. كانت الجهود الإصلاحية للنظام السياسي قبل اتفاق الطائف غير ناجحة، وظلت السلطة السياسية مركزة في يد القادة الذكور من مختلف الطوائف.

مع ذلك، كانت النساء بارزات في الحركات السياسية والاجتماعية الأوسع خلال هذه الفترة. كانت العديد منهن شخصيات رئيسية في الحركات اليسارية، والقومية، والفمنية، التي نادت بالعدالة الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، وإلغاء الطائفية. كانت منظمات النساء تقوم بحملات من أجل إصلاحات في قوانين الأحوال الشخصية

والمشاركة السياسية الأكبر، لكن جهودهن كانت تُقوض بشكل مستمر من قبل النظام السياسي الذي يهيمن عليه الذكور.

مع اقتراب لبنان من السلام، أصبح الاستبعاد المنهجي للنساء من المفاوضات السياسية والحكم أكثر وضوحًا. وقد وضع هذا سابقة مثيرة للقلق من استمرار تهميشهن في النظام السياسي ما بعد الحرب، وهي قضية فشل اتفاق الطائف في معالجتها.

ب. ما بعد اتفاق الطائف: استمرار تهميش النساء في السياسة اللبنانية

كان توقيع اتفاق الطائف في عام ١٩٨٩ لحظة محورية في تاريخ لبنان السياسي، حيث تم تصميمه لإنهاء الحرب الأهلية التي استمرت ١٥ عامًا وإعادة هيكلة النظام السياسي. ومع ذلك، فشل الاتفاق في معالجة عدم المساواة بين الجنسين في السياسة.

كان أحد الأهداف الرئيسية لاتفاق الطائف هو إنشاء نظام سياسي أكثر توازنًا من خلال إعادة توزيع السلطة بين الطوائف المسيحية والإسلامية في لبنان. ومع ذلك، فإن هذا الترتيب الطائفي لتقاسم السلطة عزز الهياكل الأبوية، مما جعل من الصعب على النساء دخول القيادة السياسية. على الرغم من أن الاتفاق تضمن أحكامًا لإصلاحات سياسية تهدف إلى إلغاء الطائفية وتعزيز المساواة المدنية، إلا أن هذه الإصلاحات كانت ضعيفة التنفيذ، وظلت مشاركة النساء السياسية مهمشة إلى حد كبير.

في السنوات التي تلت اتفاق الطائف، أجرت لبنان عدة انتخابات برلمانية، لكن تمثيل النساء ظل منخفضًا بشكل كبير. على الرغم من إصلاح قانون الانتخابات في عام ٢٠١٧، فإن غياب الحصص النسائية أو السياسات التفضيلية ضمن أن مشاركة النساء بقيت ضئيلة. تجاوز استبعاد النساء البرلمان، حيث كان لديهن مشاركة محدودة في المفاوضات السياسية والحوار الوطني.

منذ اتفاق الطائف، شهد لبنان تحوّلات سياسية كبرى، منها اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري عام ٢٠٠٥، وما تبعه من انسحاب القوات السورية، وثورة الأرز في العام نفسه. تلت هذه الأحداث توترات إقليمية وتصاعد في نفوذ حزب

الله، إلى جانب مواجهات متفرقة بين الأطراف السياسية. وعلى الرغم من هذه التحوّلات السياسية المهمة، بقيت مشاركة النساء في صنع القرار محدودة. فمع تغيّر المشهد السياسي، استمرت الحواجز الثقافية والبنيوية داخل النظام الذكوري في عرقلة التقدّم الفعلي، ولم تتمكن سوى قلّة من النساء من الوصول إلى مواقع سلطة أساسية.

أبرزت احتجاجات أكتوبر ٢٠١٩، التي شكلت نقطة تحول في أزمة لبنان السياسية، استمرار تهميش النساء في دوائر اتخاذ القرار. على الرغم من أن النساء لعبن دورًا بارزًا في تنظيم وقيادة التظاهرات، إلا أنهن تم تهميشهن مرة أخرى في تشكيل الحكومات الجديدة. حتى بعد هذه الاحتجاجات، لم تحصل سوى مجموعة صغيرة من النساء على مناصب وزارية، وفي انتخابات ٢٠٢٢ البرلمانية، التي تم الترويج لها كفرصة للإصلاح السياسي، شهدت زيادة طفيفة في تمثيل النساء، حيث شكلت النساء فقط ٦,٣٪ من البرلمان.

استجابةً لذلك، قامت منظمات النساء والحركات النسوية ومجموعات المجتمع المدني بالدعوة المستمرة للمساواة بين الجنسين والإصلاح السياسي. لقد دفعوا من أجل حصص نسائية، وإصلاحات في النظام الانتخابي، وزيادة تمثيل النساء في المؤسسات الحكومية. وعلى الرغم من بعض التقدم، مثل انتخاب عدد صغير من النساء إلى البرلمان والمجالس البلدية، إلا أن الهيمنة الذكورية الراسخة في السياسة اللبنانية لم تتغير بشكل أساسي بعد.

الأطر القانونية والمؤسسية

تلعب الأطر القانونية والمؤسساتية في لبنان دورًا حاسمًا في تشكيل حقوق النساء السياسية ومشاركتهن. بينما يضمن الدستور اللبناني، الذي تم اعتماده في عام ١٩٢٦ وتم تعديله عدة مرات، المساواة أمام القانون في المادة ٧، إلا أنه لا يتضمن أحكامًا صريحة للمساواة بين الجنسين في التمثيل السياسي. هذا الفجوة، جنبًا إلى جنب مع النظام السياسي الطائفي في لبنان، تخلق حواجز كبيرة أمام النساء في السياسة، على الرغم من حقهن القانوني في التصويت والترشح للمناصب.

يعزز الطابع الطائفي للنظام السياسي اللبناني الهياكل الأبوية، مما يحد من تمثيل النساء. كما أن قوانين الأحوال الشخصية، التي تنظم قضايا مثل الزواج والطلاق والميراث، تساهم في استبعاد النساء من الحياة السياسية. هذه القوانين مبنية على الطوائف الدينية بدلاً من إطار قانوني وطني موحد، مما ي perpetuate القيم الأبوية التي تحد من استقلالية النساء. هذا التشتت لا يقتصر فقط على تحديد حرية النساء الاجتماعية والاقتصادية، بل يقلل أيضًا من قدرتهن على المشاركة بشكل كامل في الحياة السياسية. إن غياب نهج وطني موحد لقوانين الأحوال الشخصية يعيق أي إصلاح كبير، مما يعزز الأدوار التقليدية للجنسين التي تحد من وصول النساء إلى السياسة.

تمت مناقشة جهود لمعالجة هذا التوازن بين الجنسين، مثل إدخال نظام الحصص، لكن لبنان لم يعتمد بعد حصصًا وطنية شاملة. على الرغم من أنه تم اقتراح حصص محدودة للنساء في الانتخابات البلدية لعام ٢٠١٨، إلا أنه لم يتم تنفيذها رسميًا، مما لم يسفر عن أي تغيير ملموس على المستوى الوطني. بالإضافة إلى ذلك، في سبتمبر ٢٠١٧، أقر البرلمان اللبناني قانونًا يسمح للنساء بالترشح للانتخابات البلدية في مكان ولادتهن، بدلاً من بلدية أزواجهن. ومع ذلك، لم يتم اختبار هذا القانون بسبب التأخيرات المتكررة في الانتخابات البلدية.

إن غياب نظام حصص فعّال يساهم في تدنّي مستوى تمثيل النساء، إذ تبقى المناصب السياسية في الغالب

محصـورة بالرجـال. ويزيـد نظـام التصويـت التفضيلـي مـن حـدة هـذا التفـاوت، حيـث يميـل الناخبـون إلـى دعـم المرشـحين الذكـور الأكثـر نفـوذاً، ممـا يقلّـص فـرص نجـاح النسـاء بشـكل إضافـي. كمـا أن الأحـزاب السياسـية تسـاهم فـي هـذا التفـاوت، حيـث غالبًـا مـا تعطـي الأولويـة للمرشـحين الذكـور علـى حسـاب النسـاء، ممـا يحـد مـن وصـول النسـاء إلـى المناصـب التـي تتيـح لهـن اتخـاذ القـرارات.

فـي هـذا السـياق، يمكـن لنظـام حصـص مصمـم بشـكل جيـد أن يوفـر فرصًـا أساسـية للنسـاء للمشـاركة بنشـاط فـي السياسـة اللبنانيـة، والمسـاهمة فـي كسـر الحواجـز الطويلـة الأمـد أمـام المسـاواة بيـن الجنسـين فـي المجـال السياسـي.

العوامل الاجتماعية والثقافية

تُقيِّد الأعراف الجندرية التقليدية والصور النمطية مشاركة النساء السياسية بشكل إضافي، إذ تفرض التوقعات المجتمعية على النساء إعطاء الأولوية للعائلة والمسؤوليات المنزلية على حساب الانخراط في الشأن العام والنشاط السياسي. علاوة على ذلك، لا توجد سياسات أو تدابير مؤسساتية لمعالجة التعارض بين الأدوار الجندرية وإدارة الوقت، مما يجعل من الصعب على النساء التوفيق بين المشاركة السياسية وواجباتهن الأسرية والاجتماعية. وتُثقل «المسؤولية المزدوجة» المتمثلة في أعمال الرعاية والحياة العامة كاهل النساء بشكل غير متكافئ، مما يحدّ من قدرتهن على الانخراط الكامل في العمليات السياسية.

تلعب المؤسسات التعليمية، ووسائل الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني دورًا محوريًا في تشكيل مشاركة النساء السياسية. يمكن للتعليم أن يُمكِّن النساء من خلال تزويدهن بالمهارات والمعرفة اللازمة للانخراط السياسي الفعّال. إلا أن وسائل الإعلام غالبًا ما تروّج لصورة نمطية للنساء أو تركّز على حياتهن الشخصية بدلًا من إنجازاتهن السياسية، مما يُقوّض مصداقيتهن ويحدّ من حضورهن في المجال العام.

وللتصدي لذلك، ينبغي على وسائل الإعلام أن تُشرك النساء بشكل أوسع في النقاشات السياسية والبرامج العامة، وأن تمنحهن منصة للتحدث عن القضايا الوطنية والسياسات العامة، بدلًا من حصرهن في «قضايا المرأة». كما يجب تمكين النساء رسميًا من التحدث باسم أحزابهن السياسية، تمامًا كما يفعل نظراؤهن من الرجال، لكسر احتكار الرجال للخطاب السياسي وتعزيز حضور النساء في الساحة العامة.

ورغم أن جهود منظمات المجتمع المدني، والحركات النسوية، والمبادرات الإعلامية تُعد ضرورية لتحدي الصور النمطية والمطالبة بالمساواة الجندرية، إلا أن هذه المبادرات يجب أن تقترن بإصلاحات هيكلية. فمن دون سياسات مؤسساتية تدعم المشاركة السياسية للنساء، مثل الكوتا الجندرية، وسياسات إدارة الوقت، وأدوار صنع القرار الشاملة،

سيبقى التقدّم محدودًا. إن تحقيق مشاركة حقيقية ومتساوية في الحياة السياسية في لبنان يتطلّب ليس فقط تمثيلًا إعلاميًا أوسع واعترافًا رسميًا بدور النساء داخل الأحزاب، بل أيضًا تغييرًا جذريًا في التصورات المجتمعية وتوازنات القوى. وفقط من خلال جهود مستدامة ومتعددة الأبعاد يمكن للنساء كسر الحواجز وتحقيق المساواة السياسية الفعلية.

المنهجية

يحقق هذا البحث في واقع المشاركة السياسية للنساء في لبنان، مع التركيز على غيابهن أو محدودية دورهن في العمليات السياسية من اتفاق الطائف إلى تشكيل حكومة نواف سلام الجديدة في عام ٢٠٢٥. ولتقديم تحليل شامل، تم اعتماد منهج نوعي، يجمع بين مصادر بيانات متعددة وتقنيات تحليلية.

تضمنت المصادر الرئيسية للبيانات المقالات الأكاديمية، الكتب، والموارد عبر الإنترنت، بالإضافة إلى التوثيق البصري للأحداث السياسية الرئيسية من خلال الصور الفوتوغرافية. كما تم استشارة التقارير الرسمية، وسائل الإعلام، والمنظمات غير الحكومية لتتبع تمثيل النساء ومشاركتهن في السياسة على مر السنين.

استخدم البحث عدة أساليب تحليلية لضمان تحليل قوي:

التحليل الموضوعي: تم استخدام هذا النهج لتحديد الأنماط المتكررة للهامشية والإقصاء في المشهد السياسي.

التحليل البصري: تم فحص الصور لتقييم تمثيل النساء في الأحداث السياسية الرئيسية، مما يوفر منظوراً بصرياً حول دورهن أو غيابه في العملية السياسية.

تحليل الاتجاهات: تم استخدام هذه الطريقة لتتبع تطور تمثيل النساء في الأدوار التي تتخذ فيها القرارات على مر الزمن، مما يوفر رؤى حول التقدم أو الركود في مشاركتهن السياسية.

من خلال دمج هذه المنهجيات المتنوعة، يقدم البحث رؤية متكاملة للحواجز النظامية التي تواجهها النساء في المجال السياسي اللبناني والتحولات التدريجية في تمثيلهن.

نظرة عامة على الجدول الزمني للأحداث السياسية الرئيسية في لبنان منذ اتفاق الطائف

اتفاق الطائف

إعادة هيكلة مستقبل لبنان

تم توقيع اتفاق الطائف في ٤ نوفمبر ١٩٨٩، ليشكل نقطة تحول في تاريخ لبنان المعاصر، حيث أنهى الحرب الأهلية وأعاد هيكلة النظام السياسي في البلاد. ورغم أنه أدخل إصلاحات هامة مثل تعديل توزيع السلطة الطائفية وهياكل الحكم، فإنه فشل بشكل واضح في معالجة تمثيل المرأة. كان غياب النساء عن طاولة المفاوضات يعكس القضية الأوسع المتمثلة في نقص تمثيل النساء في النظام السياسي اللبناني في ذلك الوقت، حيث لم تكن هناك أي امرأة قد تم انتخابها في البرلمان اللبناني منذ عام ١٩٧٢. كان هذا الاستبعاد نتيجة لوجود الحواجز المجتمعية المتأصلة، وكان أيضًا عاملاً مهمًا في التهميش المستمر للنساء في الإصلاحات السياسية والمؤسساتية التي تلت الحرب.

المصدر: المركز العربي للمعلومات، ١٩٨٩

المصدر: المركز العربي للمعلومات، ١٩٩٢

انتخابات البرلمان ١٩٩٢

السياسة الطائفية وتهميش المرأة

رغم الإصلاحات التي أطلقها اتفاق الطائف، كانت انتخابات ١٩٩٢ البرلمانية مشوبة بمقاطعة من بعض الأحزاب المسيحية الكبرى مثل القوات اللبنانية وحزب الكتائب، بسبب الهيمنة السورية على لبنان. ظل النظام الانتخابي يعكس الديناميكيات الطائفية التقليدية في لبنان، حيث كان يفضل بشكل كبير الزعامات الإقطاعية المحلية والعائلات السياسية المتجذرة. لم يوفر هذا النظام فرصًا حقيقية للنساء للمشاركة في السياسة، مما جعل السلطة تبقى بيد الزعماء الذكور. رغم ترشح ست نساء، تم انتخاب ثلاث فقط هن: نائلة معوض، مها خوري أسعد، وبهية الحريري، مما يبرز المساحة المحدودة للنساء في الساحة السياسية اللبنانية.

انتخابات البرلمان ١٩٩٦

تقدم أم مجرد لمحة؟

في عام ١٩٩٦، شارك لبنان في مؤتمر بكين، متعهدًا بالالتزام بالتوصيات التي تهدف إلى تعزيز مشاركة النساء في السياسة. وعلى الرغم من أن نسبة الإقبال النسائي كانت مرتفعة، إلا أن هذا الالتزام لم يترجم إلى تغيير ملموس. ظل المشهد السياسي على حاله كما في انتخابات ١٩٩٢، حيث فازت نائلة معوض، نهاد سويد، وبهية الحريري بمقاعد في البرلمان. هذا الاختراق الطفيف كان بمثابة تعزيز للواقع الذي يفيد بأن النساء لا زلن مهمشات في النظام السياسي الذكوري في لبنان. ومع ذلك، لعبت النساء أدوارًا حاسمة خلف الكواليس، حيث قمن بإدارة الحملات الانتخابية ودعم الحركات السياسية، ولكن تمثيلهن في المناصب الرسمية التي تتخذ فيها القرارات ظل ضئيلاً.

المصدر: المركز العربي للمعلومات، ١٩٩٦

انتخابات البلديات ١٩٩٨

كسر غياب استمر ٣٥ عامًا

تمثل انتخابات البلديات لعام ١٩٩٨ تحولًا مهمًا، حيث كانت أول انتخابات بلدية في لبنان منذ ٣٥ عامًا. تم انتخاب ١٣٩ امرأة للمجالس البلدية، وترأست ثلاث نساء قوائم انتخابية، وهو إنجاز صغير لكنه ملحوظ في مجموعة من ٨,٠٠٠ مسؤول منتخب عبر ٧٥٠ بلدية. مثلت هذه النسبة ١,٨٦٪ فقط من إجمالي المقاعد في المجالس البلدية. ومن المثير للاهتمام أن النساء اللبنانيات دخلن السياسة البلدية في وقت سابق بكثير، حيث تم انتخاب سليمة القزاز دارغهم في عام ١٩٦٣ رئيسة لبلدية بكيفا في قضاء راشيا، إلى جانب ثريا عيد التي أصبحت رئيسة لبلدية مزرعة الضهر في الشوف.

المصدر: المركز العربي للمعلومات، ١٩٩٨

المصدر: المركز العربي للمعلومات، ٢٠٠٠

انتصار لعدد قليل من النساء في الانتخابات البرلمانية اللبنانية

٢٧ أغسطس و٣ سبتمبر ٢٠٠٠

شهدت انتخابات ٢٠٠٠ البرلمانية ترشح ١٥ امرأة من أصل ٥٤٥ مرشحًا. وعلى الرغم من هذا العدد النسائي النسبي المرتفع، تم انتخاب ثلاث نساء فقط، كما في الانتخابات السابقة، هن: نائلة معوض، بهية الحريري، وهنوى جلالول. رغم أن النساء شكلن جزءًا كبيرًا من الناخبين وكن نشيطات في دعم الحملات الانتخابية، إلا أن تمثيلهن في المناصب التي تتخذ فيها القرارات ظل منخفضًا بشكل محبط. على الرغم من أدوارهن الحيوية في الحملات السياسية، كانت النساء لا زلن مهمشات في ممرات السلطة، ولم تعكس مشاركتهن في النظام السياسي اللبناني انخراطهن كناخبات وناشطات.

تجمع سيدة الجبل ٢٠٠٠

دور المرأة المهمش

المصدر: المركز العربي للمعلومات، ٢٠٠٠

تجمع سيدة الجبل الذي تأسس في عام ٢٠٠٠، ظهر استجابة للمطالب بسيادة لبنان واستقلاله، التي أطلقتها البطريركية المارونية برئاسة البطريرك نصرالله صفير، عقب انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان بموجب القرار ٤٢٥ للأمم المتحدة. كما عارضت الحركة الهيمنة السورية المستمرة على المؤسسات اللبنانية. وعلى الرغم من مشاركة نسائية ملحوظة في هذا التجمع، بما في ذلك النائبة نايلة معوض وناشطات نسائيات أخريات، إلا أن مشاركتهن ظلت هامشية ولم تترجم إلى تأثير سياسي كبير في المشهد السياسي الأوسع للبنان.

تجمع قرنة شهوان

تأثير المرأة المحدود

بعد بيان الأساقفة الموارنة في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٠، بدأ السياسيون المقربون من البطريركية المارونية بالاجتماع لتشكيل مجموعة ضغط مدنية تدافع عن سيادة لبنان. انضمت بعض النائبات مثل نايلة معوض إلى هذه المناقشات، لكن وجودهن كان محدودًا. كانت المجموعة سرية في البداية، ولكنها أصبحت علنية مع إصدار وثيقة تاريخية في ٣٠ أبريل ٢٠٠١. لعب تجمع قرنة شهوان، الذي ضم في معظمه القوى السياسية المسيحية، دورًا حاسمًا في الدعوة لسحب القوات السورية من لبنان. ومع ذلك، بسبب الخلافات الداخلية والتحولات السياسية، تم حل التجمع في النهاية، دون أن يظهر تأثير كبير للنساء داخله.

المصدر: المركز العربي للمعلومات، ٢٠٠١

مصالحة الجبل

غياب المرأة عن عملية شفاء لبنان

شهدت مصالحة الجبل بين الموارنة والدروز، التي قادها البطريرك الماروني نصرالله صفير وزعيم الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، زيارة تاريخية للبطريرك إلى الجبل في ٣ أغسطس ٢٠٠١. وكان الهدف من الزيارة تشجيع المسيحيين المهجرين على العودة إلى ديارهم وشفاء جراح الحرب الأهلية. ومع ذلك، كانت النساء غائبات تمامًا عن هذه العملية المصالحة الحاسمة، كما كن في العديد من الأحداث السياسية والتاريخية الرئيسية. ورغم أنهن تحملن مباشرة تبعات الحرب من تهجير وفقدان ومعاناة اقتصادية، فإن أدوارهن كانت مقتصرة على المهام الثانوية مثل التنظيم والتغطية الإعلامية، بينما بقيت عملية اتخاذ القرار في يد الرجال.

المصدر: المركز العربي للمعلومات، ٢٠٠١

٧ أغسطس ٢٠٠١

النساء في نضال لبنان من أجل السيادة

في ٧ أغسطس ٢٠٠١، شهد لبنان أحد أكبر حملات القمع من قبل الأجهزة الأمنية السورية-اللبنانية منذ عام ١٩٩٤، في محاولة لقمع الحركة الاستقلالية المعارضة للوجود السوري، التي اكتسبت زخماً منذ انطلاقها في بكركي في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٠. استهدفت الحملة مئات النشطاء، خصوصًا من الأحزاب السيادية مثل القوات اللبنانية، الكتائب، التيار الوطني الحر، والحزب الوطني الليبرالي، بالإضافة إلى شخصيات مستقلة. تعرضوا لقمع عنيف خارج المجلس العدلي، تلاه اعتقالات تعسفية في مقرات الأحزاب. وبلغ عدد المعتقلين ٢٥٠ شخصًا، بينهم العديد من الشابات. أثبت هذا الحدث التاريخي أن النساء اللبنانيات لم يكن مجرد داعمات للحركات السياسية، بل لاعبات رئيسيات في نضال لبنان من أجل السيادة والاستقلال، مما يعزز ضرورة تمثيلهن العادل في الحياة السياسية بدلاً من اقتصار دورهن على المساحات الاحتجاجية.

المصدر: المركز العربي للمعلومات، ٢٠٠١

المصدر: المركز العربي للمعلومات، ٢٠٠٢

القمة العرب ٢٠٠٢

الدور المستبعد للنساء في تشكيل السياسات الإقليمية

عُقدت القمة العربية في بيروت في ٢٧ وَ٢٨ مارس ٢٠٠٢ تحت شعار «قمة حقوق العرب»، واعتُبرت لحظة محورية في التعاون العربي، حيث أسفرت عن نتائج هامة عززت مكانتها كحدث تاريخي. من أبرز هذه النتائج كان تبني المبادرة السعودية للسلام، التي نالت دعمًا عربيًا جماعيًا، إلى جانب موقف لبنان الثابت ضد إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين على أراضيه. كما لعبت القمة دورًا مهمًا في تعزيز المصالحة والتضامن، لاسيما في تخفيف التوترات بين العراق والكويت والمملكة العربية السعودية، ووضع الأسس لحل أزمة دامت ١٢ عامًا كانت قد أضرت بالعلاقات بين الدول العربية.

على الرغم من الجهود اللوجستية والأمنية المتميزة التي بذلها لبنان في استضافة القمة، فإن مشاركة النساء اقتصرت على أدوار تنظيمية دون أي تمثيل في صنع القرار. وقد أبرز هذا الاستبعاد استمرار تهميشهن في صناعة السياسات الإقليمية وفي شؤون الأمن القومي العربي.

الانتخابات البلدية ٢٠٠٤

تمثيل محدود للنساء

في انتخابات البلديات لعام ٢٠٠٤، شكّلت النساء ٢,٠٢٪ فقط من المنتخبين. بينما ترشحت ٥٥٢ امرأة لعضوية المجالس البلدية، تم انتخاب ٢١٥ منهن، ونجحت ١٤ امرأة في الحصول على مقاعد في المجالس المحلية، إلا أن هذه الأرقام كانت لا تزال بعيدة عن أن تكون مؤشرًا على تقدم حقيقي في تمثيل النساء السياسي. كشفت النتائج عن فجوة كبيرة بين المرشحين الذكور والإناث، مما يبرز التحديات المستمرة التي تواجهها النساء في الحكم المحلي. وعلى الرغم من المشاركة الواسعة للنساء كناخبات، فإن القوة السياسية بقيت تحت سيطرة الرجال، والعائلات السياسية، وسماسرة الانتخابات، مما جعل الفرص أمام النساء للوصول إلى مقاعد في المجالس البلدية محدودة. وقد أكدت هذه التهميش المستمر على الحاجة الملحة إلى سياسات إصلاحية أقوى لتعزيز مشاركة النساء في الحكم المحلي في لبنان.

المصدر: المركز العربي للمعلومات، ٢٠٠٤

لقاء بريستول

الدور الرمزي للنساء في معارضة الهيمنة السورية

كان لقاء بريستول من أولى حركات المعارضة الموحدة ضد السيطرة السورية على لبنان بعد عام ٢٠٠٠، وقد دعمه البطريرك الراحل مار نصر الله بطرس صفير ولقاء قرنة شهوان. شاركت النساء، بما في ذلك النائبات نائلة معوض، وغنوى جلول، بالإضافة إلى ناشطات أخريات، في هذه الحركة، لكن مشاركتهن ظلت رمزية إلى حد كبير. على الرغم من مشاركتهن، فقد تم حصرهن في أدوار داعمة بدلاً من شغل المناصب ذات التأثير الفعلي. وبينما استمر الرجال في تشكيل استراتيجيات المعارضة السياسية وتوجيهها، كانت مساهمات النساء غالبًا ما تُتجاهل، مما يعكس الحواجز المستمرة أمام مشاركتهن الكاملة في النضالات السياسية في لبنان.

المصدر: المركز العربي للمعلومات، ٢٠٠٤

الاحتجاج المؤيد لسوريا

٨ مارس ٢٠٠٥

المصدر: المركز العربي للمعلومات، ٢٠٠٥

في ٨ مارس ٢٠٠٥، تجمع مئات الآلاف من المتظاهرين المؤيدين لسوريا، الذين نظمها حزب الله ودعمتهم حركة أمل والحزب السوري القومي الاجتماعي وأحزاب أخرى، في بيروت للتعبير عن امتنانهم لدور سوريا في لبنان. وقد شهدت هذه التظاهرة الضخمة، التي عُرفت لاحقًا بتأسيس تحالف ٨ آذار، مشاركة كبيرة من النساء. ومع ذلك، كانت مشاركتهن مُدارة بعناية، وعلى الرغم من ملاحظتها الواسعة، خصوصًا عبر وسائل التواصل الاجتماعي، تم توجيه النساء للمسيرة بشكل منفصل عن الرجال. فرض المنظمون تقسيمًا بين الجنسين في الساحة، حيث تم تخصيص أقسام منفصلة للرجال والنساء بينما كانت مكبرات الصوت تعزف الأغاني الحماسية التي تحث على مقاومة التدخل الأجنبي. رغم حجم مشاركتهن، تم استبعاد النساء مرة أخرى من أي دور في اتخاذ القرارات الجادة داخل التحالف.

١٤ آذار ٢٠٠٥

النساء في مقدمة الاحتجاجات، غائبات عن اتخاذ القرار

المصدر: المركز العربي للمعلومات، ٢٠٠٥

في ١٤ آذار ٢٠٠٥، شهدت بيروت تظاهرة ضخمة ردًا على اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في الشهر السابق، وسط اتهامات واسعة بتورط سوريا. وحدت هذه الاحتجاجات الأحزاب السياسية والحركات والمدنيين في مطالب قوية لسحب القوات السورية، مما أنهى ما يقارب ٣٠ عامًا من الهيمنة السورية على لبنان. تمامًا كما في احتجاج ٨ مارس، لعبت النساء اللبنانيات دورًا حيويًا في تشكيل الرسائل السياسية، وتعبئة الأنصار، والمشاركة الفاعلة في التظاهرات. ومع ذلك، بقي تأثيرهن محصورًا في الشوارع دون تأثير حقيقي على صنع القرار السياسي. لاحظ مصورٌ كان يغطي الحدث أن صور النساء المتظاهرات لاقت اهتمامًا كبيرًا، مما أبرز وجودهن في هذه اللحظة الحاسمة، ولكن رغم وجودهن الواضح في هذه اللحظة التاريخية، استمرت النساء في التهميش في أروقة السلطة، وظل تأثيرهن في القرارات السياسية الوطنية محدودًا بعد الأحداث.

انتخابات البرلمان ٢٠٠٥

ارتفاع بسيط، لكن السلطة تظل بيد الرجال

في انتخابات البرلمان لعام ٢٠٠٥، ترشحت ١٦ امرأة من أصل ٤٨٤ مرشحًا، لكن ٦ منهن فقط فازن بالمقاعد: بهية الحريري، نائلة معوض، ستريدا جعجع، جيلبرت زوين، سولانج الجميل، وغنوى جلول، أي ما يعادل ٣٪ فقط من البرلمان اللبناني المكون من ١٢٨ مقعدًا. وعلى الرغم من أن هذه كانت أعلى نسبة تمثيل نسائي في البرلمان اللبناني في ذلك الوقت، إلا أنها كانت تعكس بشكل صارخ هيمنة السلطة السياسية الذكورية. بسبب قلة عددهن، كانت النساء غائبات بشكل كبير عن اللجان الفرعية البرلمانية الرئيسية التي تُتخذ فيها القرارات التشريعية الهامة. بدلًا من ذلك، كانت غالبًا ما تُقتصر على اللجان التي تتعلق بالقضايا الاجتماعية، مما يعزز تهميشهن في عملية اتخاذ القرار.

المصدر: المركز العربي للمعلومات، ٢٠٠٥

اتفاقية الدوحة ٢٠٠٨

حكومة وحدة وطنية، ولكن ليس للجميع

عُقد اتفاق الدوحة في ٢٠٠٨، ليُنهي مؤتمر الحوار الوطني اللبناني في قطر، مما أدى إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية. على الرغم من أهمية هذا الاختراق السياسي، فإن تمثيل النساء في المناصب الوزارية انخفض بشكل حاد. بينما كانت الحكومة السابقة تضم وزيرتين هما ليلى الصلح ووفاء حمزة، فإن الحكومة الجديدة لم تضم سوى وزيرة واحدة: بهية الحريري، التي تم تعيينها وزيرة للتربية والتعليم العالي. كان من نتائج الاتفاق تشكيل حكومة وحدة وطنية، حيث تم توزيع المقاعد الوزارية بين الفصائل السياسية اللبنانية، ١٦ للمجلس الأعلى، ١١ للمعارضة، و٣ للرئيس. إلا أن هذه الوحدة لم تتحول إلى شمولية أو عدالة في توزيع المناصب على أساس الجندر، مما يعكس تراجعًا في تمثيل النساء في السلطة السياسية.

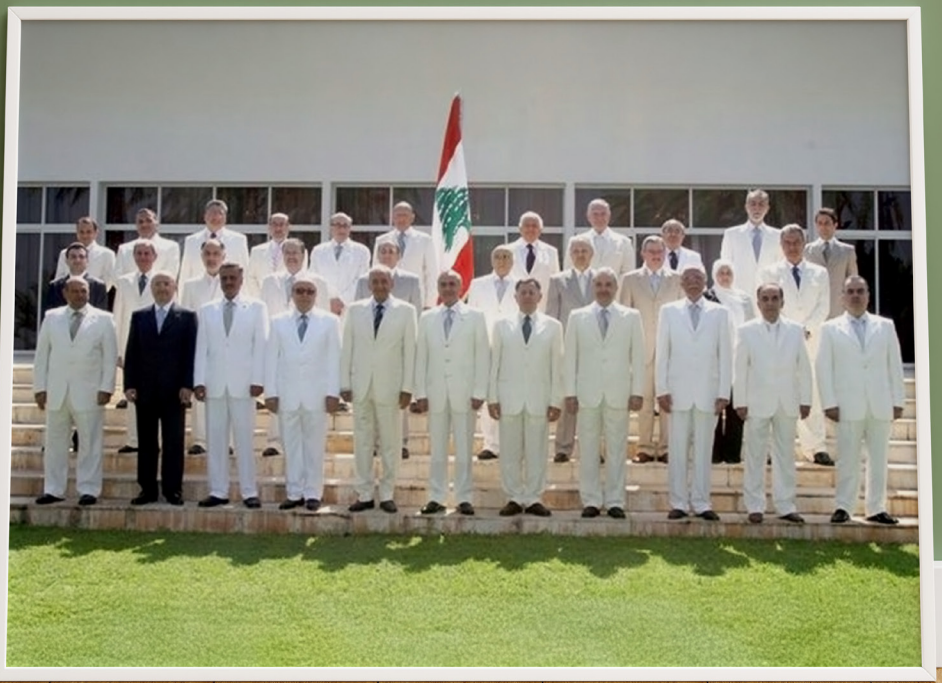

المصدر: المركز العربي للمعلومات، ٢٠٠٨

انتخابات البرلمان ٢٠٠٩

نسبة عالية من الناخبات، تمثيل سياسي منخفض للنساء

في انتخابات البرلمان لعام ٢٠٠٩، انخفض عدد المرشحات بشكل أكبر، حيث بلغ عدد النساء ١٣ فقط من بين ٧٠٢ مرشحًا، مما يبرز ضعف تمثيل النساء السياسي المستمر. تم انتخاب ٤ نساء فقط، أي ١,٧ ٪ من البرلمان، وهو نتيجة تأثرت بشكل كبير بالوراثة العائلية السياسية أو دعم الأحزاب بدلاً من تحول حقيقي نحو شمولية الجندر. كانت هذه الانتخابات أول مرة يتم فيها مراقبتها من قبل مراقبين دوليين من ٢٠ دولة، بما في ذلك وفد من مركز كارتر بقيادة الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر. ورغم ملاحظاتهم على ارتفاع نسبة مشاركة النساء في التصويت، إلا أنهم أشاروا إلى الحواجز النظامية التي تمنع النساء من تحقيق قوة سياسية حقيقية.

المصدر: المركز العربي للمعلومات، ٢٠٠٩

الانتخابات البلدية ٢٠١٠

خطوة للأمام للنساء في الحكم المحلي

شهدت الانتخابات البلدية لعام ٢٠١٠ تقدماً ملحوظاً للنساء في مجال الحوكمة المحلية. فقد ارتفع عدد المرشحات من ٥٥٢ في عام ٢٠٠٤ إلى ١,٣٤٩، أي أكثر من الضعف. كما ازداد عدد النساء المنتخبات في المجالس البلدية من ٢١٥ إلى ٥٣٦، مما شكّل ٤,٧٪ من مجموع المقاعد البلدية، مقارنة بـ ٢,٠٢٪ فقط في عام ٢٠٠٤. واللافت أن ١٣٢ امرأة ترشّحن لمنصب المختار، وهو منصب تقليديًا يُعتبر حكرًا على الرجال، وقد فازت منهن ٣٩ امرأة، أي ما يعادل ٣٠٪ من المرشحات. ويشكّل هذا التطوّر خرقًا واضحًا للتصور الجندري التقليدي لدور المختار، ويؤكّد أن النساء قادرات بالكامل على تولي مواقع تمثيلية داخل مجتمعاتهن المحلية.

المصدر: المركز العربي للمعلومات، ٢٠١٠

اعلان بعبدا

حوار تاريخي بلا نساء على الطاولة

في ١١ يونيو ٢٠١٢، اجتمعت لجنة الحوار الوطني في قصر بعبدا استجابة لدعوة من الرئيس ميشال سليمان. جمع القادة السياسيون وممثلوهم لمناقشة مستقبل لبنان، ونتج عن الاجتماع إعلان بعبدا، وهو اتفاق من ١٧ بندًا يهدف إلى استقرار البلد. وعلى الرغم من أهمية هذا اللقاء، خصوصًا بعد مشاركة حزب الله في الصراع السوري، كانت النساء غائبات تمامًا عن الطاولة وعن السرد الرسمي، مما يبرز الاستبعاد المستمر للجندر في المجال السياسي اللبناني.

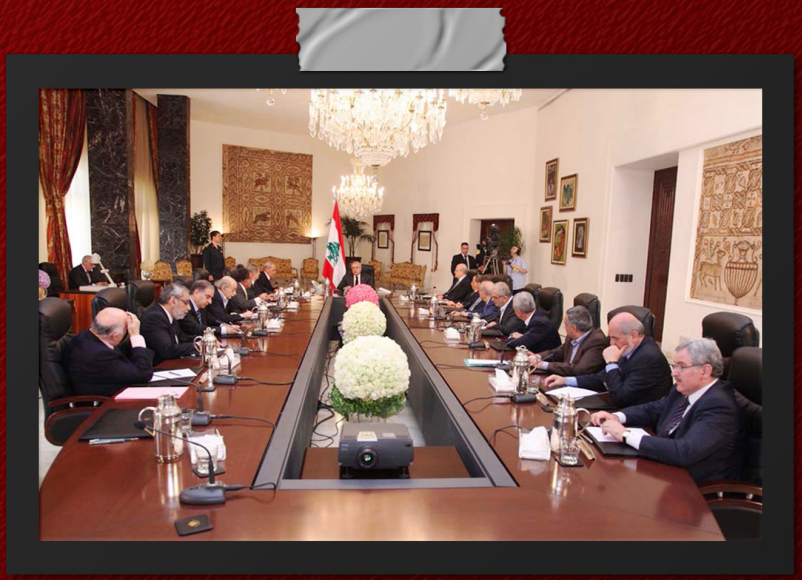

المصدر: Alamy Stock Photo، ٢٠١٢

المصدر: المركز العربي للمعلومات، ٢٠١٤

المصدر: المركز العربي للمعلومات، ٢٠١٥

القيادة النسائية في الحركات الشعبية اللبنانية

٢٠١١-٢٠١٥

منذ عام ٢٠١١، شهد لبنان تصاعدًا في الاحتجاجات الشعبية التي تأثرت بتداعيات الأزمة السورية، والفساد المستشري، والمطالب بتحسين الخدمات العامة. لعبت النساء دورًا محوريًا في هذه الحركات، حيث كانت تقود المظاهرات وتواجه القوى الأمنية بشكل مباشر.

في عام ٢٠١٤، خرجت أكثر من ٣,٠٠٠ امرأة في مسيرة بمناسبة يوم المرأة العالمي مطالبات بتمرير قانون العنف الأسري في لبنان، وهي خطوة نادرة من الوحدة في المشهد السياسي اللبناني المشتت.

وفي العام التالي، خلال حركة «طلعت ريحتكم»، كانت النساء في مقدمة الاحتجاجات ضد أزمة النفايات وفشل الحكومة في معالجتها، وواجهن العنف الجسدي من القوات الأمنية. ورغم هذه العقبات، فإن هذه الحركات أكدت عزيمة النساء في دفع التغيير، رغم أن تأثيرهن في تشكيل السياسات ظل محدودًا.

المصدر: المركز العربي للمعلومات، ٢٠١١

الانتخابات البلدية ٢٠١٦

التقدم والتحديات في التمثيل

شهدت الانتخابات البلدية لعام ٢٠١٦ زيادة طفيفة في مشاركة النساء السياسية. من أصل ٢١,٩٣٢ مرشحًا مسجلًا، كانت ١,٥٠٨ منهن نساء، ما يمثل ٦,٩٪. رغم زيادة عدد النساء الفائزات بالمقاعد البلدية من ٥٣٦ في ٢٠١٠ إلى ٦٦١ في ٢٠١٦، إلا أن هذا لا يزال يمثل ٥,٤٪ فقط من إجمالي المقاعد. كانت قائمة «بيروت مدينتي» التي اقترحت تقسيمًا بنسبة ٥٠-٥٠ بين المرشحين الذكور والإناث محاولة بارزة لتحقيق التوازن بين الجنسين لكنها فشلت في تحقيق الفوز. تعكس هذه النتيجة التحديات المستمرة التي تواجهها النساء في كسر الأعراف الجنسانية الراسخة في الهيكل السياسي للبنان، لكنها كانت بمثابة نقطة تحول للقوائم والانتخابات الأخرى حيث حاول بعض صانعي القوائم تضمين المزيد من النساء.

المصدر: Getty، ٢٠١٦

ترشّح رمزي للنساء واستمرار الخلل في التوازن الجندري

الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٦

في ٣١ أكتوبر ٢٠١٦، وبعد فراغ رئاسي دام عامين ونصف، تم انتخاب ميشال عون كالرئيس الثالث عشر للبنان. خلال هذه العملية، صنعت نادين موسى التاريخ كأول امرأة تعلن رسميًا ترشحها لرئاسة الجمهورية. ومع ذلك، كان ترشحها رمزيًا إلى حد كبير، مع فرص ضئيلة لتجاوز الديناميكيات الأبوية التي تهيمن على النظام السياسي اللبناني. وقد سلطت حملتها الضوء على الخلل العميق في التوازن الجندري، حيث ظهرت الصورة الرسمية للانتخابات محاطة فقط بالنواب الرجال، رغم وجود نائبات في البرلمان. عكس هذا الاستبعاد استمرار غياب النساء عن أعلى المناصب السياسية في لبنان.

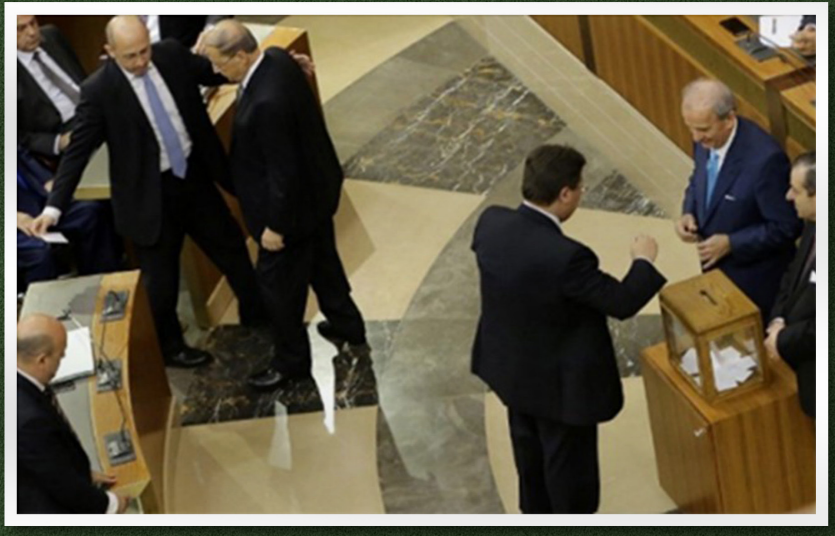

المصدر: المركز العربي للمعلومات، ٢٠١٦

الانتخابات البرلمانية ٢٠١٨

قانون انتخابي جديد وإنجازات متواضعة للنساء

قبل انتخابات ٢٠١٨، أقر البرلمان اللبناني قانونًا انتخابيًا جديدًا في عام ٢٠١٧، قدم نظامًا معقدًا وغير مألوف مليئًا بالثغرات. كان هذا النظام يعتمد على «التصويت التفضيلي»، وهو جديد تمامًا على الناخبين اللبنانيين، ما تسبب في ارتباك واسع حول كيفية عد الأصوات وكيفية فوز المرشحين. أطلقت المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية حملات واسعة لتعزيز المشاركة السياسية وتوفير التدريب على النظام الجديد. ومع ذلك، لم يكن عامًا واحدًا كافيًا لسد الفجوة المعرفية أو تحقيق تغيير كبير.

في هذه الانتخابات، ترشحت ١١٣ امرأة من أصل ٥٩٧ مرشحًا. من بينهن، كانت ٢٩ مرتبطة بالأحزاب السياسية، وهو عدد متواضع مقارنة بـ ٨٦ امرأة ترشحن بشكل مستقل أو ضمن المجتمع المدني. في النهاية، فازت ست نساء بالمقاعد: أربع نائبات لأول مرة هن بولا يعقوبيان، عنايا عز الدين، رولا الطبش، وديما جمالي، إلى جانب النائبتين العائدتين ستريدا جعجع وبهية الحريري.

المصدر: المركز العربي للمعلومات، ٢٠١٨

مؤتمر سيدر ٢٠١٨

غياب النساء في الوفد الرسمي للبنان

في أبريل ٢٠١٨، استضافت باريس مؤتمر سيدر، وهو مبادرة هامة لدعم النمو الاقتصادي والتنموي للبنان. حضر المؤتمر رئيس الوزراء سعد الحريري ووفد وزاري رسمي واقتصادي ومستشارين رئيسيين للرئيس ميشال عون، بمن فيهم إلياس بو صعب وميراي عون، بالإضافة إلى مستشاري الحريري نديم منلا وفادي فواز وهازار كركلا. كما حضر المؤتمر سفير فرنسا لدى لبنان برونو فوشيه وبيار دوكان ممثلًا عن المؤتمر.

ورغم أهمية المؤتمر، كانت النساء اللبنانيات غائبات تمامًا عن الوفد الرسمي الحكومي. لعبت النساء الخبيرات والمتخصصات دورًا رئيسيًا في صياغة أجندة الإصلاح التي قدمها لبنان، بينما شارك نشطاء المجتمع المدني في مناقشات موازية، داعين إلى الشفافية والحكم الرشيد وسياسات مناهضة الفساد والسياسات المراعية للنوع الاجتماعي. ومع ذلك، كانت النساء القليلات الحاضرات في المؤتمر موجودات بدعوات خاصة من أطراف أجنبية ولم يكن جزءًا من الوفد الرسمي للبنان، مما يبرز استمرار استبعادهن من صنع القرار السياسي والاقتصادي على أعلى المستويات.

المصدر: المركز العربي للمعلومات، ٢٠١٨

القمة العربية

فرصة مفقودة للبنان

في ٢٠ يناير ٢٠١٩، استضاف لبنان القمة العربية، التي افتتحها الرئيس ميشال عون. ولكن، تم تعريف الحدث بغياب ١٩ قائدًا عربيًا وغياب بارز للمتخصصات اللبنانيات. ورغم وجود العديد من النساء المؤهلات في المجالات ذات الصلة، لم تتم دعوة أي منهن للمساهمة في المناقشات حول أزمة النزوح السوري والقضايا الاقتصادية والثقافية والبيئية الرئيسية. هذه الفرصة المفقودة أبرزت استمرار استبعاد النساء من المساحات الحاسمة لصنع القرار، حتى عندما كان بإمكان خبراتهن أن تضيف قيمة كبيرة للحوار.

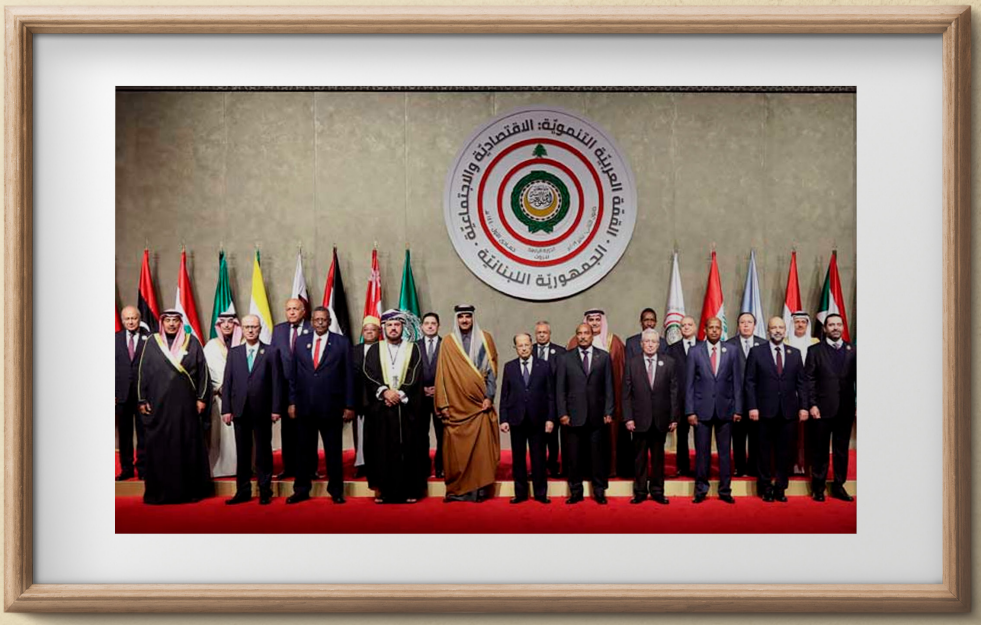

المصدر: المركز العربي للمعلومات، ٢٠١٩

حكومة الوحدة الوطنية اللبنانية ٢٠١٩

خطوة هامة نحو تمثيل النساء السياسي

بعد أكثر من ثمانية أشهر من الجمود السياسي بسبب الخلافات بين الأطراف اللبنانية، تم تشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة سعد الحريري في ٣١ يناير ٢٠١٩. وشهدت الحكومة تعيين أربع نساء في مجلس الوزراء، وهو سابقة غير مسبوقة في تاريخ لبنان. حيث تم تعيين ريا حسن وزيرة للداخلية والبلديات، لتصبح أول امرأة في لبنان والعالم العربي تتولى هذا المنصب السيادي في وزارة تقليدية يهيمن عليها الرجال. كما تم تعيين ندى بستاني وزيرة للطاقة والمياه، وماي شاديع وزيرة للتنمية الإدارية، وفيوليت خير الله صفدي وزيرة دولة للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للشباب والنساء.

رغم أن تمثيل النساء كان محدودًا، حيث كانت هناك أربع وزيرات من أصل ٣٠ وزيرًا، إلا أن هذا التطور لاقى ترحيبًا واسعًا من قبل المنظمات والمؤسسات التي تدعو إلى مزيد من مشاركة النساء في السياسة والشؤون العامة.

المصدر: المركز العربي للمعلومات، ٢٠١٩

ثورة ١٧ أكتوبر ٢٠١٩

النساء في صدارة الاحتجاجات

كانت شرارة ثورة ١٧ تشرين ٢٠١٩ قد أطلقتها قرارات الحكومة برئاسة سعد الحريري بفرض ضرائب على خدمة «واتساب» والمحروقات والتبغ. اشتعلت المعارضة الجماهيرية في جميع أنحاء البلاد، ما أدى إلى إغلاق الطرق ووقف المؤسسات والمدارس والجامعات والبنوك. استمر الاحتجاج الشعبي، وبلغ ذروته في ٢٠ نوفمبر حيث خرج مئات الآلاف في مظاهرات عبر لبنان. لعبت النساء دورًا محوريًا في هذه التحركات، من خلال تنظيم المنتديات والنقاشات، وتشكيل دروع بشرية بين المتظاهرين وقوات الأمن، ومواجهة السلطات السياسية التي حاولت تعطيل الحركة. ولم يكن النساء مستثنيات من العنف الذي تعرض له المحتجون، وكان تواجدهن ملحوظًا بشكل خاص في أطول سلسلة بشرية تمتد من شمال لبنان إلى الجنوب.

المصدر: المركز العربي للمعلومات، ٢٠١٩

تركيبات الحكومة اللبنانية في ٢٠٢٠

ذروات وهبوط في المشاركة الوزارية

في ٢٠٢٠، شكل حسن دياب حكومة شملت ٦ وزيرات، ما يمثل نسبة ٣٠٪ من المشاركة النسائية، وهي أعلى نسبة مشاركة نسائية في الحكومات اللبنانية منذ الاستقلال. ومع ذلك، تراجعت هذه النسبة إلى ٤,٢٪ في الحكومة التالية لنجيب ميقاتي، بسبب غياب الآليات المؤسسية لتعزيز مشاركة النساء في الحكومة. منذ استقلال لبنان في عام ١٩٤٣، تم تعيين ١٩ امرأة في المناصب الوزارية من أصل ١,٠٧٢، ما يمثل فقط ٢٪. وقد اقتصرت مشاركة النساء على ١٠ من أصل ٧٨ حكومة تم تشكيلها حتى أوائل عام ٢٠٢٥.

المصدر: المركز العربي للمعلومات، ٢٠٢٠

المصدر: المركز العربي للمعلومات، ٢٠٢٠

آب ٢٠٢٠

الدور الحيوي للنساء في تداعيات انفجار مرفأ بيروت

كشف الانفجار المدمر في مرفأ بيروت عن فشل السلطة السياسية في إدارة الأزمة وتداعياتها، مما أثار غضبًا عامًا واسعًا. في خضم الفوضى، برزت النساء اللبنانيات والشابات كأبطال رئيسيين في جهود الإنقاذ والإغاثة، مظهِرات مهارات تنظيمية استثنائية وإحساسًا قويًا بالمسؤولية في دعم المجتمعات المتضررة. كانت مساهماتهن حيوية في تسريع عملية الإغاثة. ومع ذلك، رغم دورهن المحوري في الخطوط الأمامية، بقيت النساء مستبعدات من دوائر اتخاذ القرار التي كان من المفترض أن توجه سياسات التعافي والتعويض. يُبرز هذا التناقض الحاد نمطًا متكررًا: بينما تكون النساء في صلب استجابة الأزمات والجهود الإنسانية، إلا أنهن يبقين غائبات عن المناصب القيادية واتخاذ القرارات السياسية في الأوقات الحرجة.

انتخابات ٢٠٢٢ البرلمانية

زيادة في الترشيحات النسائية، لكن تمثيل محدود

في ١٥ مايو ٢٠٢٢، أجرَت لبنان أول انتخابات برلمانية بعد ثورة ١٧ أكتوبر ٢٠١٩ وانفجار مرفأ بيروت ٢٠٢٠. ترشحت ١٥٧ امرأة لمناصب نيابية، انضم ١١٨ منهن إلى ٦٤ من قوائم الانتخابات المتنافسة من أصل ١٠٣. ورغم زيادة عدد المرشحات، إلا أن ذلك لم يُترجم إلى مكاسب انتخابية كبيرة. فازت ٨ نساء فقط بمقاعد نيابية، ما يمثل ٦,٢٥٪ فقط من إجمالي النواب، وهو تحسن عن ٦ نساء تم انتخابهن في ٢٠١٨، لكن يبقى تمثيلهن منخفضًا جدًا.

لتعزيز مشاركة النساء السياسية، اقترحت النائبة إيناس عزالدين مشروع قانون لإنشاء حصة نسائية عبر لجنة برلمانية مشتركة. ومع ذلك، لم يتم مناقشة الاقتراح أو اعتماده، حيث أشار نائب رئيس البرلمان الذي كان يترأس اللجنة إلى نقص الوقت لدراسة التفاصيل. يُبرز هذا الفشل في إقرار الحصة واقعًا مستمرًا: دون تدابير مؤقتة وإرادة سياسية حقيقية، سيظل تمثيل النساء في البرلمان محدودًا. ورغم جهود المجتمع المدني المستمرة للضغط على الأحزاب السياسية من أجل سياسات أكثر شمولية، فإن الحواجز النظامية ما زالت تعيق التقدم الفعلي.

المصدر: المركز العربي للمعلومات، ٢٠٢٢

اتفاقية ترسيم الحدود البحرية للبنان

غياب النساء عن طاولة المفاوضات

في ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢، وقع لبنان اتفاقًا تاريخيًا لترسيم حدوده البحرية مع إسرائيل. ضمت الوفد اللبناني، الذي عينه الرئيس ميشال عون للمشاركة في حفل التوقيع، كل من مدير عام الرئاسة أنطوان شقير، مفوض الحكومة اللبنانية للقوات الدولية العميد الركن منير شحادة، عضو هيئة النفط وئام شقبا، ورئيس مركز الاستشارات القانونية أحمد الأرفه.

يضم لبنان العديد من النساء الخبراء في قطاع النفط والغاز، حيث يعمل العديد منهن في البلاد وكذلك في مناطق مثل الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا. رغم خبرتهن، إلا أنهن ما زلن مستبعدات من المناصب الرئيسية في صنع القرار داخل بلادهن. وبينما تم استشارتهن من قبل وسائل الإعلام لتحليل وتقييم الأوضاع، فإن تأثيرهن في صنع السياسات الرسمية والقيادة الاستراتيجية لا يزال محدودًا، حيث تهيمن الرجال على المناصب الحاسمة.

المصدر: المركز العربي للمعلومات، ٢٠٢٢

تغير الديناميكيات

غياب النساء اللبنانيات في المحادثات الرئاسية على المستوى العالي

في يناير ٢٠٢٤، أطلق فريق الخمسة اجتماعات مع القادة اللبنانيين لحل أزمة شغور الرئاسة وتسريع انتخاب رئيس، تمهيدًا لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار بين حزب الله وإسرائيل. من بين المشاركين، كان حضور السفيرة الأمريكية ليزا جونسون لافتًا بشكل خاص، ليس فقط بسبب دورها المؤثر في المناقشات، ولكن أيضًا لأنها كانت المرأة الوحيدة في الغرفة. منذ البداية، وضحت جونسون أولوياتها ولعبت دورًا محوريًا في تشكيل المحادثات. كان حضورها الواضح في تناقض صارخ مع غياب النساء اللبنانيات عن هذه المفاوضات عالية المخاطر، على الرغم من خبرتهن المثبتة في الدبلوماسية والسياسات العامة.

المصدر: المركز العربي للمعلومات، ٢٠٢٤

دور النساء الحيوي في الإغاثة من الحرب

استبعادهن من المفاوضات ومحادثات السلام

خلال الحرب في جنوب لبنان ولاحقًا في بيروت، لعبت النساء دورًا حاسمًا في الجهود الإنسانية والإغاثية، حيث استجابوا بسرعة وفعالية. قادت النساء العديد من المبادرات لدعم النازحين، وجمع التبرعات، وتأمين المساعدات والمأوى. من مختلف القطاعات، بما في ذلك ممثلات البلديات، وقائدات المنظمات غير الحكومية، والناشطات، وضعت النساء أنشطتهن السياسية جانبًا مؤقتًا للتركيز على العمل الإغاثي، بينما بقيت القرارات السياسية والبيانات العامة في يد الرجال.

التحدي الحقيقي بعد الحرب هو استعادة الوضع الطبيعي مع معالجة الاستبعاد الواضح للنساء من مفاوضات وقف إطلاق النار ومحادثات السلام، على الرغم من دورهن الأساسي في التخفيف من حدة الأزمة. على الرغم من أن جهودهن كانت حيوية في التخفيف من آثار الأزمة، إلا أن أدوار النساء بقيت محصورة في العمل الإنساني والإغاثي، رغم أن النهج السياسي الإنساني الشامل كان ضروريًا وممكنًا تمامًا.

المصدر: المركز العربي للمعلومات، ٢٠٢٤

المؤتمر الدولي ٢٠٢٤

فرصة مفقودة لتمثيل شامل

في ٢٤ تشرين الأول ٢٠٢٤، عُقد «المؤتمر الدولي لدعم سيادة لبنان» في باريس، بمبادرة من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وبالتعاون مع الأمم المتحدة. شاركت في المؤتمر سبعون دولة ومنظمة دولية معنية بالشأن اللبناني، بالإضافة إلى ممثلين عن منظمات غير حكومية وسلطات محلية وإقليمية والقطاع الخاص. وقد مثّل لبنان وفد وزاري برئاسة رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، إلا أن الوفد خلا من أي تمثيل نسائي، فرغم كونها المرأة الوحيدة في الحكومة، لم يتم تضمين الوزيرة نجلا رياشي ضمن الوفد.

المصدر: المركز العربي للمعلومات، ٢٠٢٤

غياب النساء عن مفاوضات وقف إطلاق النار بين لبنان وإسرائيل

تجاهل دورهن في جهود الإغاثة

بعد أكثر من عام من المواجهات وشهرين من الحرب المفتوحة، تم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله في لبنان، بهدف إنهاء الصراع الذي أجبر عشرات الآلاف من الإسرائيليين والمئات من اللبنانيين على مغادرة مناطقهم. قبل التوقيع، جرت مفاوضات نشطة بين المبعوث الأمريكي آموس هوكشتاين ورئيس مجلس النواب نبيه بري، وشارك رئيس الحكومة نجيب ميقاتي في بعض من هذه المفاوضات، مع غياب ملحوظ للنساء في هذه المناقشات. هذا الاستبعاد يبدو مفاجئًا بالنظر إلى دورهن المحوري في جهود الإغاثة الإنسانية خلال النزاع.

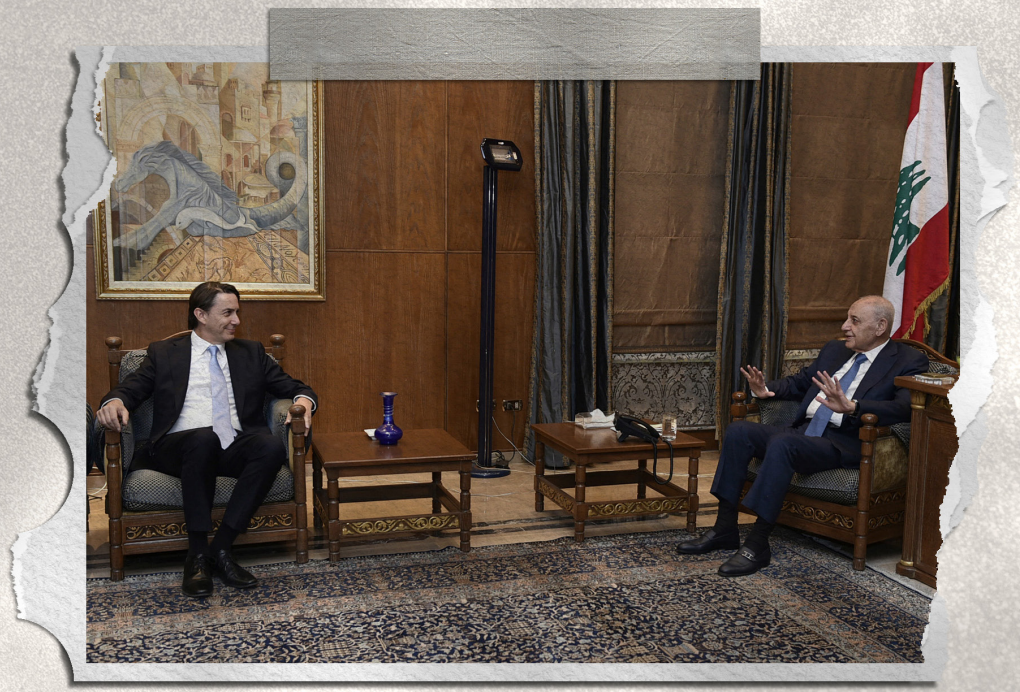

المصدر: المركز العربي للمعلومات، ٢٠٢٤

النساء في حكومة فبراير ٢٠٢٥

تقدم حقيقي أم رمزية سياسية؟

في فبراير ٢٠٢٥، عينت الحكومة الأولى في عهد الرئيس جوزيف عون، برئاسة رئيس الحكومة القاضي نواف سلام، خمس نساء من أصل ٢٤ وزيرًا، مما رفع نسبة تمثيل النساء إلى ٢٠,٨١٪. وقد شكل هذا تحسنًا كبيرًا مقارنة بالحكومة السابقة، حيث كانت النساء يشغلن ٤٪ فقط من المناصب الوزارية. ومع ذلك، يبقى السؤال حول مدى التزام السياسيين بتعزيز تمثيل النساء. عملية تشكيل الحكومة، التي شُكّلت من خلال مشاورات مع الأحزاب السياسية في لبنان، كانت تفتقر إلى الشفافية بشأن المعايير التي تم استخدامها لاختيار الوزراء، بما في ذلك النساء. من غير الواضح ما إذا كانت الأحزاب السياسية قد قامت فعلاً بترشيح نساء للمناصب الوزارية أو إذا كانت المسؤولية الكبرى في تضمين النساء قد سقطت على رئيس الحكومة. على الرغم من أن إدراج خمس وزيرات يعد خطوة إيجابية، إلا أن التشكيلة الحكومية التي يهيمن عليها الرجال تثير تساؤلات حول ما إذا كانت مشاركة النساء قد نُفذت بدافع الإرادة السياسية أم كانت مجرد إيماءة رمزية. دون التزام مستمر من الأحزاب السياسية لترشيح النساء للمناصب القيادية الرئيسية، فإن تعيين خمس وزيرات، على الرغم من أنه خطوة ملحوظة، قد لا يكون مؤشرًا على تحول هيكلي نحو حكومة أكثر شمولية من الناحية الجندرية.

المصدر: المركز العربي للمعلومات، ٢٠٢٥

المصدر: المركز العربي للمعلومات، ٢٠٢٥

اللجنة الاستشارية القانونية للبنان

قلق كبير بشأن الشمولية الجندرية

كشف تشكيل اللجنة الاستشارية الدستورية والقانونية في لبنان، التي تقدم المشورة للرئاسة حول الإصلاحات السياسية، عن مخاوف كبيرة بشأن الشمولية الجندرية في الإطار السياسي اللبناني. على الرغم من وعود الإصلاح وزيادة التمثيل، فإن اللجنة مكونة بالكامل من الرجال، ولا توجد أي امرأة ضمن صفوفها. هذا الأمر يبرز بشكل خاص بالنظر إلى الدور المهم الذي تلعبه النساء في السلطة القضائية في لبنان، بما في ذلك مساهماتهن في محكمة التمييز، أعلى هيئة قضائية في البلاد. نظرًا لكفاءة النساء المثبتة في المجال القانوني في لبنان، فإن غياب التمثيل النسائي في مثل هذه الهيئة الاستشارية الحاسمة يثير تساؤلات جدية حول التزام البلاد بالإصلاح السياسي الحقيقي. يُبرز ذلك قضية أوسع تتعلق بإقصاء النساء عن العمليات الرئيسة لصنع القرار في أهم المؤسسات في البلاد.

الخاتمة

الاستبعاد المستمر للنساء من السياسة اللبنانية له تداعيات عميقة، حيث يؤثر ذلك ليس فقط على النساء ولكن على الوطن ككل. من الناحية السياسية، يؤدي غياب النساء في أدوار اتخاذ القرار إلى نقص كبير في التنوع في صنع السياسات. إذ أن النساء يقدمن وجهات نظر فريدة، خاصة في القضايا التي تؤثر على النساء والعائلات والمجتمعات ككل. من خلال تهميش النساء، يساهم النظام السياسي في لبنان في استمرار هيكل حوكمة غير تمثيلي وغير متوازن، مما يضعف العمليات الديمقراطية ويعزز اختلالات السلطة بين الجنسين.

علاوة على ذلك، فإن الاستبعاد السياسي المستمر للنساء يعيق التقدم الاجتماعي الأوسع ويسيء إلى مكانة لبنان الدولية. بينما نفذت العديد من الدول في المنطقة إصلاحات تقدمية، يتخلف لبنان عن الركب، ويحتل مرتبة منخفضة في مؤشرات المساواة بين الجنسين العالمية. هذا يضعف التزام لبنان بالمعايير والاتفاقيات العالمية، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، ويعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد. أظهرت الدراسات باستمرار أن زيادة المساواة بين الجنسين في السياسة تؤدي إلى حكومات أفضل، وسياسات أكثر شمولاً، ونمو اقتصادي أقوى، وكلها أمور يحتاجها لبنان بشكل عاجل وسط الأزمات المستمرة.

من دون جهد منسق لدمج النساء في السياسة، يخاطر لبنان باستمرار دورة الاستبعاد التي تضعف كلاً من شعبه ومؤسساته الديمقراطية. إن استبعاد النساء من الحياة السياسية يعكس نظامًا أوسع من عدم المساواة الذي يخنق التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، مما يمنع البلاد من الوصول إلى إمكانياتها الكاملة أو تلبية احتياجات شعبها.

لتجاوز العوائق المتجذّرة التي تحول دون المشاركة السياسية الفاعلة للنساء في لبنان، لا بد من اتباع نهج شامل ومتعدد الأبعاد. أولاً، تُعدّ الإصلاحات القانونية ضرورية. فإدخال كوتا جندرية إلزامية في القوانين الانتخابية وفي هيكليات الأحزاب السياسية يُشكّل خطوة أساسية لضمان حدّ أدنى من تمثيل النساء في البرلمان وسائر مواقع صنع القرار. ويجب أن تترافق هذه الكوتا مع إصلاحات أوسع تطال قوانين الأحوال الشخصية في لبنان.

كذلك، ينبغي أن تعالج الإصلاحات الانتخابية العقبات البنيوية التي تُعيق ترشح النساء، ومنها تعديل قوانين تمويل الحملات الانتخابية، بحيث يتم توفير دعم مالي مخصص للمرشحات، كأن يُتاح لهن تمويل عام أو تُمنح الأحزاب حوافز في حال التزامها بالمساواة الجندرية، ما يضمن تكافؤ الفرص في الحصول على الموارد اللازمة لخوض المعركة الانتخابية بفعالية. وعلاوة على ذلك، يجب اتخاذ تدابير لضمان قدرة النساء على الترشح والمشاركة السياسية من دون التعرض للتحرّش أو العنف.كما يقع على عاتق منظمات المجتمع المدني والمجموعات النسوية مواصلة الضغط على المؤسسات السياسية لتضع المساواة الجندرية في صميم أولوياتها.

بعيدًا عن التغييرات القانونية والمؤسساتية، هناك حاجة إلى تحولات ثقافية لإنشاء بيئة يمكن للنساء أن يزدهرن فيها في السياسة. تلعب التعليم ووسائل الإعلام دورًا حاسمًا في تشكيل التصورات العامة حول أدوار النساء وقدراتهن. إن تعزيز النماذج النسائية الناجحة التي اجتازت المشهد السياسي اللبناني أمر أساسي لإلهام الجيل القادم من القياديات. كما أن برامج التدريب على القيادة والإرشاد للنساء المهتمات بمسيرات سياسية أمر ضروري لسد الفجوات في المهارات والشبكات التي تواجهها العديد من النساء. يجب تصميم هذه البرامج لتزويد النساء بالأدوات والموارد اللازمة للترشح للمناصب وبناء روابط داخل الساحة السياسية. يمكن أن تساعد الشراكات بين منظمات المجتمع المدني والجامعات والهيئات الدولية في تطوير مثل هذه المبادرات، مما يعزز مشاركة النساء في الحياة السياسية.

وأخيرًا، يجب على لبنان أن يعيد تأكيد التزامه بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين واتخاذ خطوات ملموسة لتحويل هذه الالتزامات إلى أفعال. يشمل ذلك مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وإنشاء آليات لرصد وتقرير التقدم، ومحاسبة القادة السياسيين على وعودهم بشأن المساواة بين الجنسين. يجب دمج الاتفاقات مثل سيداو وهدف التنمية المستدامة رقم 0 الخاص بالمساواة بين الجنسين بشكل كامل في السياسات والممارسات الوطنية.

في الختام، يتطلب تحقيق التكافؤ بين الجنسين في السياسة اللبنانية جهدًا منسقًا عبر الأبعاد القانونية والمؤسساتية والثقافية. من خلال مزيج من الإصلاحات السياسية، والدعوة من قبل المجتمع المدني، والتغيير الثقافي، يمكن للبنان أن يتغلب على الاستبعاد التاريخي والمنهجي للنساء من الحياة السياسية.

madanyat.org
+961 70 067 831
@madanyatlb
@madanyatlb8140
info@madanyat.org